الجيش يدفع بعشرات الآلاف من قواته لتأمين العملية

باكستان تقرع أجراس الانتخابات العامة ... و«طالبان» تتعهد بالمشاركة فيها على طريقتها

أفراد من الشرطة أمام أحد المقرات الحكومية

مسلحون من طالبان يخططون لاستهداف العملية الانتخابية

اسلام اباد - «وكالات»: قال الجيش الباكستاني امس انه سيدفع بعشرات الالاف من قواته الى مراكز الاقتراع وفرز الاصوات لمنع طالبان الباكستانية من تعطيل الانتخابات العامة التي تجري يوم غدا السبت بعد ان تمكنت الحركة المتشددة من قتل اكثر من 100 شخص خلال الحملة الانتخابية.

والانتخابات القادمة التي أصبحت بالفعل أكثر الانتخابات الباكستانية عنفا هي المرة الاولى التي تنهي فيها حكومة مدنية فترتها في السلطة وتسلمها الى حكومة أخرى.

وتقول طالبان ان الانتخابات لا تمت للاسلام بصلة ومنعت هجماتها المرشحين من الاحزاب الثلاثة الرئيسية من تنظيم اجتماعات انتخابية حاشدة والقيام بدلا من ذلك بتنظيم حملات من منزل الى منزل والاكتفاء بالاجتماعات المحدودة.

وقال الميجر جنرال عاصم باجوا المتحدث باسم الجيش الباكستاني انه تم نشر 300 الف فرد أمن من بينهم 32 الفا من الجيش في البنجاب أكثر اقاليم باكستان ازدحاما بالسكان.

وقال «بالقطع لديهم «المخابرات الباكستانية» تقارير ومن الواضح ان لديهم خطة للرد على ذلك» مشيرا الى المخاطر الامنية التي تشكلها طالبان.

كما سيتم نشر 96 الف فرد أمن آخرين في شمال غرب باكستان حيث تعمل طالبان من معاقلها.

من جانبها توعدت طالبان الباكستانية طبقا لرسالة منسوبة الى زعيمها بشن هجمات انتحارية خلال الانتخابات في مسعى لتعطيلها.

وحدد حكيم الله محسود زعيم طالبان الباكستانية في رسالة إلى المتحدث باسم الجماعة الخطوط العريضة لهجمات تتضمن تفجيرات انتحارية في اقاليم البلاد الأربعة.

■ **حكيم الله محسود: لا نقبل نظام الكفرة الذي يسمى الديمقراطية**

■ **مسلحون يختطفون نجل رئيس الوزراء الأسبق ويقتلون اثنين من مرافقيه**

وقال محسود في الرسالة التي تحمل تاريخ الاول من مايو وحصلت رويترز على نسخة منها امس «لا نقبل نظام الكفرة الذي يسمي بالديمقراطية».

ومنذ ابريل قتلت حركة طالبان الباكستانية المرتبطة بتنظيم القاعدة اكثر من 100 شخص في هجمات على مرشحين ومؤتمرات انتخابية خاصة تلك التي اقامتها أحزاب ذات توجه علماني في مسعى لتقويض الانتخابات التي يرون أنها تتنافى مع الإسلام.

وحالت الهجمات دون تنظيم مرشحين من الأحزاب الرئيسية الثلاثة في الائتلاف الحاكم مؤتمرات انتخابية كبيرة واعتمدوا على الدعاية الانتخابية من منزل الى منزل أو عقد اجتماعات صغيرة في المنازل او على نواصي الشوارع.

وقالت الشرطة إن مسلحين خطفوا علي حيدر نجل يوسف رضا جيلاني رئيس الوزراء السابق والمؤيد القوي لحزب الشعب الباكستاني الحاكم لدى توجهه إلى تجمع انتخابي امس. وقتل سكرتير علي حيدر وحارسه في الحادث.

لكن المتشددين لم يهاجموا حزب المعارضة الرئيسي الذي يقوده رئيس الوزراء السابق نواز شريف الذي حصل على تأييد جماعات متهمة بمساندة المتشددين.

ويعتبر شريف المرشح صاحب الحظ الأوفر لتولي رئاسة الوزراء ويقول إن على باكستان أن تعيد النظر في دعمها للحرب التي تقودها الولايات المتحدة على المتشددين الإسلاميين كما يلمح الى انه سيؤيد التفاوض مع طالبان.

ولم تهاجم طالبان أيضا حزب لاعب الكريكيت السابق عمران خان الذي يؤيد إسقاط الطائرات الامريكية بلا طيار وسحب الجيش الباكستاني من مناطق البشتون على الحدود الافغانية والتي تذخر بالمتشددين. والانتخابات القادمة التي أصبحت بالفعل أكثر الانتخابات الباكستانية عنفا هي الاولى التي تنهي فيها حكومة مدنية فترتها في السلطة وتسلم المسؤولية الى حكومة أخرى.

ويحظى باللائمة على حركة طالبان في الكثير من التفجيرات الانتحارية في انحاء باكستان.

واستغل حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية الذي يتزعمه شريف انتشار الإحباط على نطاق واسع من الحكومة المنتهية ولايتها بقيادة حزب الشعب الباكستاني.

وحكم الجيش الباكستاني البلاد لأكثر من نصف سنوات استقلالها قبل 66 عاما اما من خلال انقلابات عسكرية او من خلف الستار.

بعد إدانته بالتهرب الضريبي ومنعه من تولي أي وظيفة عامة لـ 5 سنوات

إيطاليا: القضاء يهدد استقرار الحكومة بالحكم على برلسكوني بالسجن

برلسكوني

ميلانو - «وكالات»: أكدت محكمة الاستئناف في ميلانو حكما بالسجن سنة واحدة على رئيس الوزراء السابق سلفيو برلسكوني بتهمة التهرب الضريبي في قضية ميدياست، ومنعه من تولي أي وظيفة عامة لمدة خمس سنوات، وذلك في حكم من شأنه زعزعة استقرار الحكومة الائتلافية الموسعة التي تشكلت حديثا. وأعلن القضاة عن قرارهم بالإجماع بعد عقدهم اجتماعا خلف أبواب مغلقة استمر أكثر من خمس ساعات. وتتعلق الاتهامات الموجهة لبرلسكوني ولمسؤولين تنفيذيين آخرين بأن شركة «ميدياست» -وهي شركة تمتلكها عائلة برلسكوني- أنشأت مشروعا قبالة سواحل البلاد في أوائل القرن الحالي لخفض فاتورتها الضريبية أوائل عام 2000. وفي هذا السياق، تضمنت القضية اتهامات لبرلسكوني بـ«زيادة أسعار حقوق بث الأفلام التي تم شراؤها عبر شركات وهمية كان يملكها لدى إعادة بيعها إلى مجموعته ميدياست». وقد اشتبه بأن المجموعة أسست صناديق في الخارج وخفضت أرباحها في إيطاليا لدفع ضرائب اقل.

ويقول برلسكوني البالغ من العمر 76 عاما إن واجباته كرئيس وزراء في ذلك الوقت حجبت عنه المعلومات عن هذا المشروع. كما شدد في حوار مع إحدى قنواته التلفزيونية على براءته، ولكنه أضاف «إلا إذا كانوا يريدون التخلص مني مجددا عبر القضاء فمثل تلك المحاولات مستمرة منذ عشرين عاما». وقد جرى استئناف المحاكمة أمس الأول بعد تعليقها أسابيع لأن برلسكوني طلب نقلها إلى محكمة أخرى، قائلا إن محاكم ميلانو التي تنظر القضية متحيزة ضده. ويمكن أن يستأنف برلسكوني للمرة الثانية أمام محكمة النقض، غير انه في حال تأييد حكم الإدانة مجددا من جانب المحكمة قبل انقضاء قانون سقوط العقوبة بالتقادم في منتصف عام 2014، فإنه سيجرد من مقعده البرلماني وسيحتم عليه قضاء فترة عقوبته. من جهة ثانية، سيخوض برلسكوني محاكمة اخرى بتهمة استغلال النفوذ ودفع أموال مقابل مواقعة قاصر جنسيا. ومن المتوقع أن يصدر حكم ابتدائي في هذه القضية قبل نهاية الشهر الجاري. يشار إلى أن برلسكوني مؤيد رئيسي للحكومة الائتلافية الموسعة التي جرى تنصيبها حديثا، ومن المتوقع أن تشكل إدانته حرجا كبيرا لرئيس الوزراء إنريكو ليتا، وربما تؤدي إلى أزمة سياسية.

من جانبه قال وزير ايطالي مقرب من زعيم يمين الوسط سيلفيو برلسكوني امس ان الحكومة الائتلافية في ايطاليا لن تسقط بعد الحكم عليه. وقال ماوريسيو لوبي وزير النقل وهو عضو بحزب برلسكوني ان الحكومة الائتلافية بين يمين الوسط ويسار الوسط ستبقى او تسقط نتيجة لادائها لا بسبب المعارك القائونية التي يخوضها برلسكوني. وقال لوبي لبرنامج اذاعي «حكم غير عادل لن يجعل الحكومة تتهاوى».

ولا يشارك برلسكوني زعيم حزب شعب الحرية في الحكومة الائتلافية التي يقودها رئيس الوزراء انريكو ليتا لكن لديه القدرة على اسقاطها. وينفي زعيم يمين الوسط كل التهم المنسوبة له ويقول انه ضحية قضاة يساريون.

على خلفية حرب الاستقلال 1971

بنغلاديش: الإعدام لقيادي إسلامي يصب الزيت على نار التوتر

دكا - «وكالات»: أصدرت محكمة في بنغلاديش خاصة بجرائم الحرب هناك حكما بالإعدام على قيادي في المعارضة الإسلامية امس، بعد إدانته بارتكاب جرائم حرب خلال حرب استقلال البلاد عن باكستان عام 1971، وهو ما يثير قلقا من اندلاع اشتباكات بين الشرطة ومناصريه.

وقال النائب العام لـ«محكمة الجرائم الدولية» لوكالة الصحافة الفرنسية إن المحكمة حكمت على محمد قمر الزمان «61 عاما» الأمين العام المساعد لحزب الجماعة الإسلامية بالإعدام شنقا، بعد إدانته بعدة تهم بينها الإبادة.

وذكرت وسائل إعلام محلية أن المحكمة أدانت قمر الزمان - الذي ألقي القبض عليه عام 2010 - بخمس من أصل سبع تهم موجهة ضده، تشمل التعذيب والقتل الجماعي، باعتباره كان قائدا لمجموعة البدر العسكرية التي ساندت الجيش الباكستاني في قمع البنغاليين المطالبين بالاستقلال عام 1971.

وأثار الحكم قلقا من احتمال حصول ردات فعل عنيفة، على غرار الاشتباكات التي وقعت بين الشرطة ومتظاهرين عند إصدار أحكام بحق مسؤولين في وقت سابق من العام الجاري.

في المقابل، أعرب آلاف المتظاهرين الذين احتشدوا في وسط العاصمة دكا للمطالبة بإعدام مجرمي الحرب عن فرحتهم بالحكم.

وكانت هذه المحكمة -التي تواجه انتقادات لأنها تحمل الصفة الدولية رغم غياب أي إشراف دولي عليها- قد وجهت اتهامات لاثني شخصا، بينهم تسعة زعماء كبار في الجماعة الإسلامية، التي كانت تعارض انشقاق بنغلاديش عن باكستان.

ويعتبر هذا الحكم هو الثالث من نوعه بعد أن صدر حكمان آخران على شخصين بالإعدام منذ مطلع العام الجاري من قبل هذه المحكمة، التي أنشئت في مارس 2010.

وحددت مجموعة خاصة للتحقيق 1175 شخصا، بينهم جنرالات باكستانيون وإسلاميون متحالفون مع إسلام آباد، يشتبه بارتكابهم جرائم خلال الحرب التي استمرت تسعة أشهر، بينها «القتل والاغتصاب وإجبار الهندوس على اعتناق الإسلام».

جانب من تجمع مناهض للأحكام على الإسلاميين

«الأمم المتحدة»: جيش الكونغو اغتصب 122 امرأة

نيويورك - «وكالات»: اتهم تقرير أممي جديد صدر أمس الأول عناصر من جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية باغتصاب 97 سيدة و33 فتاة بعضهن في سن السادسة. وجاء ذلك أثناء فرار الجنود أمام تقدم حركة «أم 23» المتمردة شرقي البلاد في نوفمبر الماضي. كما اتهم عناصر الحركة بعمليات مماثلة.

وقال التقرير إن غالبية تلك العمليات اقترفها الجيش الكونغولي في بلدة «مينوفا» القريبة من مدينة «غوما» التي استولت عليها حركة «أم23» المتمردة يوم 20 نوفمبر الماضي، قبل أن تنسحب منها بعد أسبوعين. ووفقا للتقرير، فإن معظم عمليات الاغتصاب وقعت يومي 22 و23 من نفس الشهر.

كما تحدث التقرير عن ارتكاب عناصر حركة «ام23» المتمردة لـ58 عملية اغتصاب، و11 عملية إعدام تعسفي و59 حالة عنف جنسي أثناء سيطرتها على غوما.

وذكر المحققون الأمميون أنه قد توجه تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إلى الجيش والمتمردين، ودعوا السلطات الكونغولية إلى الإسراع في محاكمة المتمردين وضباط الجيش «أيا تكن رتبهم». وطالب التقرير البلدان المجاورة بتسليم قادة حركة «ام23» المتورطين في تلك الفظائع. ويفيد التقرير أن حركة «أم 23» استولت على مخيم عسكري، حيث تم اغتصاب 49 امرأة على الأقل، أو تعرضن لتجاوزات جنسية، وأن معظمهن زوجات جنود فارين.

نيجيريا: مصرع 46 شرطياً في كمين

اونيتشا - «وكالات»: قالت الشرطة النيجيرية امس إن متشددين نيجيريين قتلوا 46 شرطيا في كمين بولاية نساراوا بشمال وسط البلاد هذا الأسبوع.

ولم يتضح ما إذا كان الهجوم الذي وقع يوم الثلاثاء مرتبط بجماعة بوكو حرام الإسلامية التي تشن تمردا في شمال البلاد منذ ثلاث سنوات. وتنشط الجماعة وجماعات إسلامية أخرى عادة إلى الشمال أبعد من نساراوا.

وقال سيرجي إزيجام المتحدث باسم الشرطة «قتل 46 شرطيا على بعد نحو عشرة كيلومترات من لافيا على يد أفراد ميليشيا نصبوا كمينا لهم أثناء توجههم إلى عملية لاعتقال زعيم الميليشيا».

وأضاف أن المتشددين كانوا يجبرون القرويين على حلف يمين ولاء لجماعتهم.

وقال رئيس شرطة الولاية ابيومي اكريمالا إن نحو 60 شرطيا تعرضوا للهجوم من بينهم 17 مازالوا في عداد المفقودين.

وذكر «لقد قررنا أن نرسل حملة للقبض على أعضاء الميليشيا وقائدهم لإنهم بدأوا في التوجه إلى المساجد والكنائس ليطلبوا من القرويين حلف يمين الولاء لهم».

وتنشط الجماعة وجماعات إسلامية أخرى عادة إلى الشمال في مناطق أبعد من نساراوا.

واشنطن تسعى للاحتفاظ بقواعد عسكرية في أفغانستان

كابول - «وكالات»: كشف الرئيس الأفغاني حامد كرزاي عن سعي أمريكي للاحتفاظ بتسع قواعد عسكرية في أفغانستان بعد انسحاب القوات القتالية لحلف شمال الأطلسي «ناتو» نهاية عام 2014.

وأكد كرزاي في خطاب بجامعة كابل أنه يؤيد هذا الطلب، وقال إن القواعد المطلوبة هي في كابل وباغرام ومزار الشريف وجلال آباد وغارديز وقندهار وهلمند وهراة. واعتبر كرزاي في كلمته أن الموافقة على إبقاء تلك القواعد من مصلحة أفغانستان.

وأكد كرزاي وجود مفاوضات «جدية وحساسة جدا» تجري مع الأمريكيين بهذا الشأن، مشيرا إلى أن أفغانستان أبدا لديها مطالبها ومصالحها الخاصة، من دون إعطاء تفاصيل إضافية ومن دون التطرق إلى المسألة الشائكة المتعلقة بالحصانة المحتملة للجنود الأمريكيين بعد 2014.

وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد كشف في وقت سابق عن نيته الإبقاء على جنود أمريكيين على الأرض الأفغانية بعد انتهاء المهام القتالية لقوات الناتو، «لكن فقط في حال وافقت كابل على منحهم حصانة قضائية».

يشار إلى أن نحو مئة ألف جندي أجنبي غالبيتهم أمريكيون ينتشرون تحت راية حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

ومؤخرا، تعهد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن بدعم أفغانستان، بعد السحب المرتقب لجل القوات الأجنبية المقاتلة من هذا البلد العام القادم. وقال راسموسن إن الحلف سيقف مع أفغانستان حتى انتهاء المرحلة الانتقالية التي يفترض أن تتسلم في نهايتها القوات الأفغانية إدارة الشأن الأمني من القوات الأجنبية.

وتحدث راسموسن عن خطة لتشكيل مهمة جديدة تسمى «الدعم الحازم» للتدريب وتقديم المشورة ومساعدة القوات الأفغانية بعد 2014.

..وسلاح الجو يجرد 17 ضابطاً من الصلاحيات النووية

واشنطن - «وكالات»: في خطوة غير مسبوقة، جرد سلاح الجو الأمريكي 17 ضابطاً من سلطات تفويضهم السيطرة على الصواريخ النووية وإطلاقها بعد إخفاقات ومخاوف من تعريض شفرات إطلاق النووي لخطر محتمل.

وقال المقدم جون دورين، الناطق باسم سلاح الطيران، إن المجموعة ستخضع لتدريبات مكثفة تتراوح ما بين 60 إلى 90 يوما، بعد أداء ضعيف، في حين يخضع أحد ضباطها للاستجواب لاحتمال تعريض شفرات اطلاق الصواريخ النووية للخطر.

وأوضح دورين إن القرار اتخذ بواسطة نائب قائد «مجموعة العمليات 91»، المقدم جيه فولدز، الذي تدير قواته مراكز السيطرة لصواريخ «مينتمان 3» النووية « في قاعدة مينوت الجوية بنورث داكوتا».

وطفت القضية للسطح، والتي كانت وكالة الأسوشيتد برس أول من أشار لها، برسالة إلكترونية وجهها فولدز إلى وحدته في إبريل الفائت، جاء فيها: «هل تدركون بأننا، وكمجموعة عمليات، قد هبطنا، وحان وقت معاودة النهوض».

وتابع في رسالته الإلكترونية التي حصلت «سي ان ان» على نسخة منها: لقد اكتشفنا تعفنا بين الطاقم حتى في حالات التأهب وهي تقف لمراقبة القوى النووية.. الوحدة قبلت انتهاك قوانين سلامة الأسلحة وتعريض الشفرات للخطر»، مضيفا: «نحن في أزمة الآن». وأكد دورين بأن فولدز تحدث عن انتهاك متعمد محتمل لقوانين سلاح الجوي فيما يتعلق بشفرات إطلاق الصواريخ النووية، وإخفاق طاقمه في الإبلاغ عن تجاوزات لدى حدوثها. ويشار إلى أن الوحدة اخضعت، في مارس الماضي، لعملية تفتيش هي عبارة عن تقييم يتكون من 22 مهمة، حاز فيها أفرادها على تقدير «مقبول»، أي الدرجة الثالثة من خمسة، وفيما يخص تقييم عمليات إطلاق الصواريخ، حصلت على تقييم «هامشي» وهي الدرجة ما قبل الأخيرة.

أما فيما يتعلق بتعريض شفرات الإطلاق لخطر محتمل، فقد أثبتت التحقيقات، وبحسب دورين، عدم حدوث ذلك، بل جرى «التعامل معها على نحو غير ملائم» بواسطة أحد الضباط وهو قيد التأديب حاليا.

وإنتقد البنتاغون، في تقرير له عام 2008، بحدة سلاح الجو نظرا لعدم تركيزه على مهام الحرب النووية ما بعد الحرب الباردة، وبعيد تحليق قاذفة فوق عدد من الولايات وهي مجهزة بصواريخ نووية دون الانتباه لذلك.

«العفو الدولية»: آلاف السجناء في إريتريا... سياسياً

نيويورك - «وكالات»: قالت منظمة العفو الدولية إن الآلاف من السجناء السياسيين معتقلون في إريتريا في ظل ماوصفته بظروف وحشية دونما توجيه اتهامات لهم في اي جرائم.

وفي تقرير جديد قالت منظمة العفو الدولية إن عشرة آلاف شخص على الأقل اعتقلوا لأسباب سياسية منذ تولي الرئيس أسياس أفورقي السلطة قبل عشرين عاما.

وأشار التقرير إلى أن بعض المعتقلين يتركون لأيام فيما يعرف بوضع الهيلكوبتر مستلقين على وجوههم موثوقي اليدين والرجلين معا.